الاخلاص لسدتكم السنية... لا يحل عقدتنا غيرك، واذا أراد الانجليز أن يعملوا فأنهم لا يجدون أميرا اجتمع اليه الناس بهذا الشكل العجيب»[١٣].

كانت هذه التظاهرة السياسية تمهيدا للدور المقبل الذي سوف يقوم به الأمير عبد الله بعد أن تتوصل لجنة التحقيق الى النتائج التي سوف تعلنها. وكان عبد الله واثقاً من أن النتائج سوف تكون لمصلحته. فقد كتب واكهوب، المندوب السامي البريطاني في فلسطين وشرق الأردن، الى وزير المستعمرات «أن الأمير عبد الله مليء بالاحساس بما سيكون له من شأن في المستقبل»[١٤].

على الصعيد الفلسطيني نفسه، كانت الأجواء أيضا تمهد لطرح مشروع التقسيم. فقد أجـرت حكومة فلسطين الانتدابية، عن طريق عدد من كبار موظفيها الانجليز، اتصالات فردية وبصورة سرية للغاية مع عدد من الشخصيات والزعماء الفلسطينيين، عرضت عليهم خلالها فكرة التقسيم، وحثتهم على الموافقة عليها والتعاون مع السلطات البريطانية على تنفيذها، وان عددا منهم أعلن موافقتـه على الفكـرة من حيث المبدأ. وقد ذكر ان هؤلاء الذين وافقوا: هم: راغب النشـاشيبي ويعقوب فراج وأسعد الشقيري وعيسى البندك، ومصطفى الخيري وعلي المستقيم وسليمـان التاجي وخليل تادرس[١٥]، وجميعهم من أوساط الدفاعيين. وقد حانت نقطة الحسم عندما رفعت اللجنة الملكية تقريرها الى الحكومة البريطانية في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٣٧. وبدأت الشائعات تدور والأخبار تتسرب عن ملامح التقرير العامة. عندها تحرك الدفاعيين بشكل يجعلهم طليقي اليد في قبول المشروع الذي سوف تعلن عنه اللجنة. وكان القيد الذي يكبل أيدي هؤلاء هو اشتراك حزب الدفاع في اللجنة العربية العليا، وبالتالي التزامهم، في حال بقائهم في هذه الهيئة التي تعبر عن الموقف الفلسطيني، بكل قرار ستتخذه. وكان واضحا من السجل التاريخي للحاج أمـين الحسيني الذي يقف على رأس اللجنـة العربية، أن الرفض سيكون مصير كل مشروع ينتقص من الحقوق الكاملة لعرب فلسطين في وطنهم. وهكذا فان انسحاب حزب الدفاع من اللجنة العربية العليا كان خطوة لابد منها لاستقبال توصيات اللجنة الملكية بعيدا عن تأثيرات الحسيني. وقد تمت هذه الخطوة في ٣ تموز (يوليو) ١٩٣٧، عندما أذاع مغنم مغنم، سكرتير حزب الدفاع، بيـانـا أعلن فيه انسحاب الحزب من اللجنة العربية العليا بمبررات جانبية لم تكن لها علاقة بالموقف الذي أشرنا اليه. فقد أورد البيان أن اجتماعات اللجنة العربية العليا «لم تكن بصورة منتظمة، حسب ما تتطلبه حالات البلاد»، و «أن أكثر الأعضاء بما فيهم مندوبو حزب الدفاع لم يقفوا على كثير من الاجراءات والمفاوضات التي تتم باسم تلك اللجنة»، و «أن رئيس اللجنة ترك البلاد في مثل هذه الأوقات العصبية دون اطلاع زملائه باللجنة»، و «الحالة في البلاد أصبحت خطرة من جراء الاغتيـالات المتعـددة، التي كان يجب على اللجنة أن تعالجها حق المعالجة»، واستند لذلك ليعلن أن الهيئة المركزية لحزب الدفاع قررت أن يترك مندوباها راغب النشاشيبي رئيس الحزب ونائبه يعقوب فراج اللجنة العربية العليا «لكي يستطيع الحزب أن يعمل لمصلحة هذه الأمة مستقلا»[١٦].

غير أن هذه التبريرات لم تكن لتقنع الرأي العام الفلسطيني، «فقد شاع الاعتقاد بشكل واسع في ذلك الوقت أن الانقسام كان لتمهيد الطريق أمام قبول الحزب بالتقسيم»[١٧]. وقد أكدت جريدة «فلسطين»، التي كانت آنذاك تؤيد خط النشاشيبي، حقيقة موقف حزب الدفاع عندما علقت على الموضوع قائلة: «نحسب أننا لا نذيع سرا اذا قلنا أن سليمان طوقان، زعيم الجبل الأشم [جبل نابلس] كان من المتحمسين لفكرة الانسحاب [من اللجنة العربية]، لأنه حريص على أن تتقدم البلاد لتقول رأيها في تقرير اللجنة [الملكية] وسياسة الحكومة، وهي طليقة اليد من كل قيد غير معطلة أدوات التفكير والتعبير»[١٨]. وقد ربط دروزة بين هذا الموقف وتأثيرات الأمير عبد الله على الحزب، فقد ذكر «أن قصد الحزب الرئيسي أن يكون حرا [عند] نشر تقرير اللجنة حين